التقرير السنوي
٢٠١٩

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

"زيادة الحصة من السوق كمقدم خدمات رئيسي في قطاع النفط والغاز القطري"

الرسالة:

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية:

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

العنوان البريدي: ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤+
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa

المحتويات

١٢ مجلس الإدارة

١٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة

٢٢ تقرير مجلس الإدارة

٢٨ تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

٣٨ نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

٤٤ نبذة حول قطاعات المجموعة

٥٢ تقرير مدقق الحسابات المستقل

٧٠ بيان المركز المالي الموحد

٧٨ تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

سليمان حيدر الحيدر
نائب رئيس مجلس الإدارة

غانم محمد الكواري
عضو

محمد عبدالله علي المناعي
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

سعد راشد المهندي
عضو

عبدالله خليفة الربان
عضو

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”زيادة الحصة من السوق في قطاع النفط والغاز الرئيسي“.

مساهمينا الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ لشركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها مجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات ما بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية والبوارج السكنية والنقل بالهليكوبتر فضلاً عن خدمات التموين.

وأود أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارات شركات المجموعة على التزامهم وجهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل. لقد حققنا سوياً نتائج مطردة ومستدامة في ظل ظروف صعبة. كما أود أن أشكر مساهمي المجموعة على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

استراتيجيتنا

ينصب تركيز المجموعة على خفض تكاليف التشغيل والتمويل، والوصول بمعدلات تشغيل الأصول إلى مستوى أفضل بهدف زيادة حصتها من السوق في قطر ودخول أسواق دولية جديدة. وتتمثل أولويتنا القصوى في إعادة تنظيم أعمال المجموعة ذات الصلة بالخدمات الأساسية لقطاع النفط والغاز، وذلك من خلال خفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن وزيادة معدلات تشغيل الأصول إلى أقصى حد ممكن حتى تصبح المجموعة أكثر كفاءة وقدرة على الاستفادة من نقاط قوتنا على المستويين المحلي والدولي لزيادة الحصة من السوق وزيادة القيمة المضافة إلى المساهمين.

أسواقنا

تحسن الأداء خلال عام ٢٠١٩، حيث دخلت المجموعة أسواقاً جديدة وأحرزت تقدماً على مستوى مبادراتها بشأن استراتيجية النمو وبرامج ترشيد التكاليف.

وتعتبر الشركة المختصة بخدمات الطيران ضمن شركات المجموعة، شركة هليكوبتر الخليج، المقدم الوحيد لخدمات الهليكوبتر في قطر وأحد أكبر مشغلي الهليكوبتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها عمليات في أوروبا وأفريقيا وآسيا. كما تدير شركة هليكوبتر الخليج أيضاً شركة تابعة لها في تركيا ولها مشاريع مشتركة في المغرب والهند.

وتُعد الشركة المختصة بخدمات الحفر ضمن شركات المجموعة، شركة الخليج العالمية للحفر، شركة رائدة بسوق الحفر في قطر، حيث تستحوذ على حصة من سوق خدمات الحفر البرية في قطاع النفط والغاز تبلغ نسبتها ١٠٠٪، هذا فضلاً عن استحواذها على حصة كبرى من سوق خدمات الحفر البحرية في قطر. وقد شهدت شركة الخليج العالمية للحفر تحولاً خلال عام ٢٠١٩ تضمن جهوداً لترشيد تكاليفها وزيادة معدلات تشغيل أصولها. كما أن سوق الحفر المحلية قد شهدت مؤخراً توسعاً في ظل إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال القطري.

وتقدم الشركة المختصة بالتأمين ضمن شركات المجموعة، شركة الكوت للتأمين، خدماتها ليس فقط لعملائها في قطاع النفط والغاز، بل أيضاً لمجموعة متنامية من العملاء من الشركات في قطاعات مختلفة بقطر. وقد أصبحت شركة الكوت خلال عام ٢٠١٩ أحد أكبر مقدم لخدمات التأمين في قطر، حيث ازدادت حصتها من سوق التأمين العام.

وتعتبر الشركة المختصة بخدمات التموين ضمن شركات المجموعة، شركات أمواج، أحد أكبر مقدمي خدمات التموين للقطاعات الصناعية في قطر، حيث تقدم خدماتها إلى عملاء من قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى المحلي. وقد فازت أمواج خلال العام بعقود متعددة الجوانب في مجال توفير القوى العاملة.

وبشكل عام وخلال عام ٢٠١٩، فقد استفادت شركات المجموعة كثيراً من مشاريع توسعة حقل الشمال القطري واستحوذت على حصة من السوق بدخولها إلى أسواق جديدة، هذا فضلاً عن تواجدها المتنامي في قطر.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، فإن مشروع توسعة حقل الشمال القطري سيسهم في تحقيق المزيد من النمو لشركات المجموعة. وقد تم بالفعل الحصول على عقد لست منصات حفر بحرية جديدة، الأمر الذي سيثمر عن فوائد لشركة الخليج العالمية للحفر، فيما سيرفع المشروع أيضاً من مستوى الطلب في قطاعي خدمات الطيران والتموين، والمتوقع أن يسهم في نمو أعمالنا محلياً على المدى المتوسط.

وعلى مستوى قطاع خدمات الطيران، فإن تركيز شركة هليكوبتر الخليج ينصب على النمو دولياً من خلال استثمارات مختارة واغتنام فرص الأعمال الجديدة عبر الاستفادة من علاقاتها الاستراتيجية مع شركات النفط والغاز الدولية. ولدى شركة هليكوبتر الخليج أيضاً أولوية لزيادة أنشطتها في مجال الصيانة والإصلاح على المستويين الدولي والمحلي.

وفي قطاع الحفر، فإن شركة الخليج العالمية للحفر تعمل على المحافظة على حصتها الحالية من السوق من خلال تجديدات العقود وزيادة تواجدها في السوق في مجال الخدمات البحرية، وذلك بالتقدم بعطاءات للفوز بمناقصات جديدة على المستوى الدولي وبأسعار أفضل.

وفي قطاع التأمين، تركز شركة الكوت على زيادة حصتها المحلية من سوق التأمين الطبي بشروط أفضل وبهدف نحو تقليل معدل الخسائر إلى أدنى حد ممكن. ومن المتوقع أن تنمو أنشطة الأعمال الدولية مع عملاء واستثمارات جديدة توفر عوائد أفضل.

ويركز قطاع خدمات التموين محلياً على تعزيز حصته من السوق باكتساب عملاء جدد من خلال تقديم أسعار مميزة والتكلفة النموذجية، والمضي قدماً في برامج الترشيد المستمرة.

وبشكل عام، فإن الشركة تعتزم زيادة القيمة المضافة إلى المساهمين، وذلك من خلال برامج التوسع التي ستزيد حصتها من السوق على الصعيدين المحلي والدولي، وبترشيد تكاليف التمويل بما يسهم في تحقيق المزيد من المرونة المالية للمجموعة ويمكنها من استغلال ميزاتها التنافسية على نحو أفضل، كذلك اتباع استراتيجية للنمو تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة إلى المساهمين.

النتائج المالية

تعكس النتائج المالية خلال عام ٢٠١٩ تحسن أداء أعمال المجموعة مع نمو أنشطتها الأساسية وأنشطة أخرى في حصتها من السوق على مستوى كافة قطاعاتها، الأمر الذي أسهم في زيادة صافي الأرباح بنسبة ١٤٤٪ ليصل إلى ٤٤ مليون ريال قطري لهذا العام، بعائد على السهم بواقع ٠,٠٢٣ ريال قطري.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ الاكتتاب العام الأولي في فبراير ٢٠٠٨، حتى عام ٢٠١٦، حصل مساهمو المجموعة على أرباح نقدية تراكمية تبلغ حوالي ٢,٧ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٦,٦ ريال قطري للسهم، بمتوسط نسبة توزيع تبلغ حوالي ٥٢٪. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى المساهمون أسهماً إضافية يبلغ إجماليها ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات مجانية.

ويعتقد مجلس الإدارة أن سداد أرباح عن عام ٢٠١٩ سيشكل عبئاً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وسيفرض عوائق أمام تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية، حيث تبذل المجموعة جهوداً لاستعادة حصتها من السوق وتدعيم مركزها وتقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية الباهظة. وبدلاً من ذلك، فإن

المجموعة ستوظف الأموال المحتجزة بعناية لتستثمرها وتغتنم الفرص الحالية والمستقبلية. ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم، ونتوقع منهم التعاون الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن التقدم الذي تشهده دولة قطر من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة الخليج الدولية للخدمات نؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا للمجموعة وشركاتها على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص جديدة وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب المزيد من العمل لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، إلا أننا نتطلع سوياً لضمان أن تظل شركة الخليج الدولية للخدمات إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية لقطاع النفط والغاز في قطر بتواجد استراتيجي في الأسواق الإقليمية الرئيسية.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

” تحقيق وفورات في التكاليف وتنمية الإيرادات مع التركيز المستمر على زيادة الحصة من السوق “.

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات لعام ٢٠١٩.

استعراض عام لهيكل ملكية الشركة

يتضمن هيكل ملكية الشركة المساهم الرئيسي (المؤسس)، قطر للبترول، حيث تمتلك حصة تبلغ ١٠٪ وسهم واحد خاص. وتعد الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية أكبر مساهم في الشركة، حيث تمتلك حالياً ٢٢٪، فيما يمتلك جهاز قطر للاستثمار حصة تبلغ ٣,٨٪، أما النسبة المتبقية فهي مملوكة للجمهور العام.

استراتيجيتنا

تهدف الاستراتيجية الأساسية للمجموعة إلى زيادة حصتها من السوق في قطاعي خدمات الحفر والطيران من خلال زيادة معدلات تشغيل أصولها وخفض التكاليف والاستفادة من الطلب من مشروع توسعة حقل الشمال، الذي يندرج ضمن مشاريع البنية التحتية للغاز الطبيعي، بهدف التوسع محلياً واستغلال الفرص الدولية الجديدة. ويهدف قطاع خدمات الطيران إلى المحافظة على حصته من السوق المحلية، والتي تبلغ نسبتها ١٠٠٪، مع العمل على فرص لزيادة تواجده الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا.

ويركز قطاعي التأمين وخدمات التموين على خفض تكاليفهما وترشيد هياكلهما التنظيمية بهدف المحافظة على تواجدهما بالسوق وزيادة أرباحهما وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات في قطاعيهما بالسوق وتأمين أعمال جديدة في قطاع النفط والغاز من خلال تقديم أسعار متميزة.

وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية الأخرى في الوصول بتكاليف التمويل إلى أدنى حد ممكن حتى تتوافر للشركة المرونة اللازمة لتنمية أعمالها وتوظيف رأس المال بشكل استراتيجي في القطاع الرئيسي لخدمات النفط والغاز من أجل تحقيق نمو أكبر وزيادة القيمة المضافة إلى المساهمين.

استعراض عام للأوضاع الاقتصادية الكلية

يرتبط نمو قطاع خدمات النفط والغاز ارتباطاً وثيقاً بمستويات أسعار النفط والتوسع العام للقطاع من حيث الاستثمارات. وقد تم في السنوات الأخيرة إطلاق مشاريع جديدة في أسواقنا الرئيسية، لاسيما مشروع توسعة حقل الشمال ومجمع الإيثيلين والمشتقات الجديد، الأمر الذي جعل قطاع خدمات النفط والغاز القطري أكثر قابلية للنمو مع توافر فرص مستقبلية. علاوة على ذلك، فإن الزيادة الحالية في أنشطة الاستكشاف بقطاع النفط والغاز، خاصة في أفريقيا، قد جعلت قطاع خدمات الطيران أكثر قابلية للنمو. ومع الإجراءات التنظيمية الصادرة مؤخراً في قطر، من المتوقع أن يرتفع الطلب في قطاع التأمين الطبي.

الآفاق المستقبلية

تركز المجموعة حالياً على خفض تكاليف التشغيل، وتعزيز معدلات تشغيل الأصول وخفض تكاليف التمويل، الأمر الذي سيتيح لها مرونة أكبر لاستغلال ميزاتها التنافسية لتنمو على المستوى المحلي وتسرع من وتيرة توسعها الدولي.

الصحة والسلامة والبيئة

واصلنا خلال عام ٢٠١٩ التركيز على الصحة والسلامة وضمان أن تظل سلامة العمليات ضمن قيمنا الأساسية لجميع موظفينا.

ولقد حققنا سوياً مجموعة من الإنجازات التقدمية، ما يبرهن على أننا نمضي على المسار الصحيح نحو تحقيق هدفنا بشأن الصحة والسلامة والبيئة، وهو ضمان أن تكون كافة أماكن العمل آمنة للجميع. وتتضمن هذه الإنجازات زيادة الوعي بالصحة والسلامة والبيئة، وإجراء دورات تدريبية في مجال السلامة وزيادة الوعي بها من خلال تعزيز أنظمة العمل الأكثر أماناً. وقد حظيت جهودنا بالتقدير وحصلنا بشأنها على عدد من الجوائز المتخصصة رفيعة المستوى.

وتنصب استراتيجية المجموعة على مواصلة تعزيز معايير الصحة والسلامة وموائمتها مع المعايير العالمية لدعم الهدف الأساسي المتمثل في الوصول إلى التميز التشغيلي.

تحقيق كفاءة التكاليف وزيادة معدلات تشغيل الأصول

تبذل الشركة جهوداً مستمرة لتتحول إلى شركة أكثر قوة وكفاءة، وما يعزز من تقدم تلك الجهود الانضباط الصارم بشأن التكاليف. وبرغم أن المجموعة قد طبقت تدابيراً لترشيد التكاليف في عام ٢٠١٩، إلا أنه من المتوقع أن ترشد مواردها وتخفض من تكاليف التمويل بصورة أكبر خلال الأعوام القادمة.

وفيما يتعلق بتشغيل الأصول، فقد انصب التركيز الرئيسي للشركة خلال عام ٢٠١٩ على ضمان زيادة معدلات تشغيل الأصول دون أن يأتي ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة. وفي هذا الشأن، فقد تمكنت المجموعة بنجاح من تحقيق معدلات التشغيل المستهدفة في قطاعي خدمات الحفر والهليكوبتر.

التوسع في السوق

تضمنت أبرز الملامح لعام ٢٠١٩ زيادة حصة الشركة من السوق، حيث أبدت كافة قطاعاتها نمواً وفتحت مجالاً للفرص المستقبلية. ويُعد توسع قطاعات

خدمات الحفر والتأمين والطيران والتموين أمراً ضرورياً للمجموعة ويمثل أولوية كبيرة للمضي قدماً، حيث تتطلع الشركة إلى زيادة حصتها القوية من السوق المحلية للدخول إلى أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم.

وعلى وجه التحديد، فقد حقق قطاع التأمين نجاحاً خلال عام ٢٠١٩، حيث أثمرت إضافة العديد من العملاء الجدد من الشركات في شريحة التأمين الطبي الآخذة في التوسع عن تحقيق النمو. وقد عزز قطاع خدمات الطيران من تواجده الدولي من خلال تأمين عقود في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، هذا فضلاً عن توسع أعمال شركته التابعة التركية، حيث حققت الإيرادات الدولية زيادة تبلغ نسبتها ٦٥٪ خلال العام. وحافظ قطاع خدمات الحفر على معدلاته التشغيلية خلال عام ٢٠١٩، حيث استفادت الشركة من علاقاتها مع شركاء دوليين مرموقين وبدأت تشغيل منصة الحفر البحرية الجديدة "ويست توكانا". إضافة إلى ذلك، فقد وقعت مؤخراً شركة الخليج العالمية للحفر عقداً لست منصات حفر لمشروع توسعة حقل الشمال، وذلك في إطار استراتيجية المجموعة بشأن التوسع في السوق، حيث أقامت مشروعاً مشتركاً (بحصة متساوية تبلغ ٥٠٪ لكل طرف من طرفيه) مع شريكها الدولي "سي درل"، وستوفر أيضاً شركة الخليج العالمية للحفر الخدمات الإدارية للمشروع المشترك. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ العقد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ فصاعداً. كما فاز قطاع خدمات التموين بعقود جديدة في مجال توفير القوى العاملة، الأمر الذي أسهم في نمو إيرادات القطاع لهذا العام.

الميزات التنافسية

تستحوذ قطاعات المجموعة على حصص كبيرة من السوق تمنحها ميزة استراتيجية لا يحظى بها منافسيها.

فقطاع الحفر التابع للشركة هو الموفر الوحيد لخدمات الحفر البرية إلى قطاع النفط والغاز في قطر، ويستحوذ على حصة كبيرة من السوق في شريحة خدمات الحفر البحرية في قطر. وعلى نحو مماثل، فإن قطاع الطيران هو الموفر الوحيد لخدمات الهليكوبتر في قطر، ولديه أسطول حديث تتم صيانته على نحو جيد، فيما يُعد أيضاً أحد أكبر مشغلي طائرات الهليكوبتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعد شركتنا التابعة العاملة في قطاع التأمين الطبي إحدى الشركات الرائدة في تقديم التأمين الطبي في قطر، إذ أنها لا تقدم خدماتها إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز فحسب، بل أيضاً إلى الشركات الرائدة. كما يعتبر قطاع التموين مورداً أساسياً للخدمات في قطاع العمليات البحرية في قطر.

وبشكل عام، فإن المجموعة تستمد قوتها من العمل في قطاعات متنوعة، وهو ما يمنحها قوة أكبر للتصدي للتقلبات التي يمكن أن يشهدها قطاع واحد. إضافة إلى ذلك، وعلى مستوى المجموعة، فإن هذه القطاعات تتولى إدارتها قيادات عليا تتمتع بخبرات متخصصة رفيعة المستوى.

وقد أسهمت هذه الميزات التنافسية بدور محوري في تمكين المجموعة من الارتقاء بمستوى تميزها التشغيلي وزيادة معدلات تشغيل أصولها وتعزيز مركزها من حيث التكلفة والدخول إلى الأسواق ودعم قاعدة الأصول التشغيلية ومركزها التمويلي على نحو أكبر.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ٤٤ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ١٤٤٪ بعد أن سجلت صافي خسائر العام الماضي بلغ ٩٨ مليون ريال قطري، مدعومة في ذلك بزيادة الإيرادات. وقد ارتفع إجمالي إيرادات المجموعة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، ليصل إلى ٣,٠ مليارات ريال قطري مقارنة بإيرادات بلغت ٢,٥ مليار ريال قطري العام الماضي، وذلك في أعقاب الزيادة الكبيرة في أقساط التأمين والمحافظة على مستويات تشغيل الأصول بقطاع الحفر وتوسع قطاع خدمات الطيران دولياً. وقد سجلت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع ٧٢٤ مليون

ريال قطري للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وتُعزى زيادة الأرباح بصورة أساسية إلى تعافي قطاع خدمات الحفر، حيث أسهمت زيادة كفاءة التكاليف وعدم وجود مخصصات لخفض قيمة أصول في تراجع خسائره. كما أسهمت زيادة الإيرادات الدولية لقطاع خدمات الطيران إسهاماً إيجابياً في صافي أرباح المجموعة.

وارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة ٤٪ خلال عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١٠,٨ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت الشركة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، تصل إلى ٩٠٨ ملايين ريال قطري. ووصل إجمالي الدين إلى ٤,٧ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بانخفاض تبلغ نسبته ٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

الأرباح المقترحة

أخذاً في الاعتبار الفرص المُحتملة أمام المجموعة لزيادة حصتها السوقية والحاجة إلى المحافظة على المرونة المالية في ظل هيكل الدين الحالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد بأن توزيع أية أرباح عن عام ٢٠١٩ سيشكل عبئاً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وسيفرض ضغوطاً تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية. ومن ثم، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مع توظيف الأموال المحتجزة لاغتنام الفرص الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. كما نتقدم بالشكر إلى عملاء المجموعة على ثقتهم الدائمة وللإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاصهم والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

تقرير مجلس الإدارة
بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع الحفر

الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية أعمال قطاع الحفر على ركائز رئيسية: الارتقاء بمستوى السلامة وزيادة معدلات تشغيل الأصول وخفض تكاليف التشغيل والتنويع دولياً وزيادة عدد العملاء وترشيد هياكل الدين.

الإنجازات الرئيسية

منح فريق إدارة الحفر بقطر غاز فريق عمليات "لسحات" التابع لشركة الخليج العالمية للحفر خلال الربع الثالث من العام جائزة "أفضل منصة حفر خلال ربع السنة"، وذلك لعملهم في منصة الحفر البحرية عالية المواصفات "لسحات".

كما عزز أعضاء شركة الخليج العالمية للحفر خلال العام من دورهم الريادي في المنطقة عبر استضافة المنتدى التاسع عشر لمقاولي الحفر في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي حضرته الإدارة العليا ووفود من سلطنة عمان والكويت.

مستجدات القطاع

على الصعيد العالمي، يرتبط قطاع الحفر ارتباطاً وثيقاً بأسعار السلع. ففي قطر ومعظم بلدان الشرق الأوسط، يوفر طلب شركات النفط الوطنية على خدمات النفط والغاز بعض الحماية لهذه البيئة. وبشكل عام، فقد وفر الاستقرار الأخير في أسعار النفط ظروفاً إيجابية لشركات الاستكشاف والإنتاج لتخصيص تمويل رأس المال لعمليات الحفر البحرية.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

خلال عام ٢٠١٩، عززت شركة الخليج العالمية للحفر من جهودها الحالية بشأن الصحة والسلامة والبيئة عبر إطلاق برامج جديدة لتعزيز سلامة وحياة العاملين، مع الحد من أثر عملياتها على البيئة، الأمر الذي دعمها في إتمام العام دون وقوع أية حوادث مُضيّعة للوقت وبلا أي أضرار على البيئة.

ولم تقع حوادث تستحق التسجيل للفرق الفنية وفرق الحفر البحري، حيث بلغ إجمالي معدل الحوادث التي تستحق التسجيل للعام ١١,٠، وهو ما يعد إنجازاً قياسياً في ظل عدم وقوع حوادث مُضيّعة للوقت. واستشرافاً للمستقبل، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في التأكيد على معايير الصحة والسلامة وتحقيق الهدف الخاص بعدم وقوع أية حوادث.

تحقيق كفاءة التكاليف

تُعد كفاءة التكاليف بمثابة حجر الزاوية في استراتيجيتنا. وتدرس حالياً شركة الخليج العالمية للحفر بشكل منهجي جميع جوانب عملياتها لتحديد وفورات التكلفة وكفاءتها، وخفض النفقات التشغيلية والرأسمالية وتوفير المزيد من الموارد للاستثمار بصورة أكبر. ويمنح أيضاً ترشيد التكاليف القطاع مزيداً من المرونة المالية لاغتنام فرص النمو الجديدة أو التصدي لتقلبات الأسواق.

ومن حيث الإنجازات، فقد أحرزت شركة الخليج العالمية للحفر تقدماً ملحوظاً خلال العام في خفض تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية في العمليات الرئيسية الخاصة بالمنصات البحرية ذاتية الرفع وعمليات الحفر البرية والبحرية، بما في ذلك سلسلة التوريد الخاصة بها. وقد استطاع القطاع أن يخفض من تكاليفه المباشرة بواقع ٣٥ مليون ريال قطري، والمصروفات العامة والإدارية بواقع ٢٣ مليون ريال قطري. ومن حيث إدارة سلسلة التوريد، فقد بدأت شركة الخليج العالمية للحفر مفاوضات مع الشركات المصنعة للمعدات الأصلية وموردين معتادين، الأمر الذي أثمر عن حصولها على خصومات كمية مع أقل مدد زمنية مطلوبة لوصول البضائع. وقد أسهم ترشيد تكاليف القوى العاملة في وصول شركة الخليج العالمية للحفر بالكفاءة المالية إلى مستوى أفضل.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإن المجموعة تعتزم الحفاظ على فريق عمليات مُخصص ومُحترف، والارتقاء بجودة تقاريرها، والتركيز بقوة على السلامة واتخاذ تدابير أخرى داخلية وخارجية لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف.

تشغيل الأصول

تلتزم المجموعة بالحفاظ على مستوى التشغيل الأمثل لأسطول منصات الحفر، مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء. وتتمثل استراتيجية المجموعة في تشغيل أسطول من منصات الحفر عالية الأداء والآمنة في عملياتها البرية والبحرية، بحيث تصبح نماذج للكفاءة تستجيب لتعليقات العملاء. وفي ظل عدم تشغيل منصة حفر برية وأخرى بحرية، فقد وصل إجمالي تشغيل منصات الحفر إلى ٩٠٪.

آخر مستجدات الأداء التشغيلي

تعتبر شركة الخليج العالمية للحفر أحد مقاولي الحفر القلائل على مستوى العالم الذين يمتلكون ويديرون منصات حفر بحرية وبرية في آن واحد. وقد تم تشغيل منصات الحفر البرية بمعدل كفاءة مثالي، حيث بلغت الحصة من السوق في قطر ١٠٠٪.

وترتبط منصات الحفر البحرية ارتباطاً وثيقاً بعمليات شركة الخليج العالمية للحفر، وتتم إدارتها بشكل عام من قِبَل فرق تشغيلية ملتزمة بسلامة العمليات وغرس روح العمل الجماعي. وقد أثمر ذلك عن استمرار انخفاض متوسط فترات التعطل، حيث ظل إجمالي عدد ساعات التعطل وعدم التشغيل منخفضاً مقارنة بالعام الماضي.

الأداء المالي

تحسن أداء قطاع الحفر خلال عام ٢٠١٩، حيث عادت منصة الحفر "رميله" إلى الخدمة، وبدأت منصة الحفر البحرية الجديدة "ويست توكانا" عملياتها، الأمر الذي يعود إلى علاقاتنا المثمرة المتنامية مع شركاء دوليين مرموقين، حيث ازدادت الإيرادات بنسبة ٢٪ لتصل إلى ١,٢ مليار ريال قطري مقارنة بالعام الماضي.

وقد حقق القطاع تقدماً جيداً من خلال خفض تكاليف التشغيل، وذلك بالاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات، وترشيد الهياكل والوصول بالأنشطة التشغيلية إلى مستويات مثلى وعدم وجود متطلبات بشأن مخصصات خفض القيمة لأصوله خلال العام. ونتيجة لذلك، فقد انخفض صافي خسائر القطاع بنسبة ٦١٪ خلال العام ليصل إلى ١٠٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٩، مقارنة بخسارة قدرت بنحو ٢٦٤ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٨.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، فإن قطاع الحفر قد أصبح مؤهلاً على نحو جيد للاستفادة من فرص النمو الكبيرة التي أفرزها بصورة أساسية إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال، حيث حصلت شركة الخليج العالمية للحفر على عقود لتوفير ست منصات حفر بحرية من المقرر أن تبدأ عملياتها على مراحل مختلفة خلال عام ٢٠٢٠، وذلك بمدد عقود ثابتة تتراوح بين ٢,٧ إلى ٣,٥ سنة وخيار للتمديد لثلاث سنوات إضافية.

وقد دخلت شركة الخليج العالمية للحفر خلال العام في مشروع مشترك جديد مع شركة "سي درل" وفقاً للإجراءات المتبعة بمركز قطر للمال، وذلك لتشغيل منصات حفر في إطار هذا العقد الجديد. وستبدأ أول منصة حفر في هذا العقد الجديد عملياتها فبراير خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وستعزز شركة الخليج العالمية للحفر من سمعتها على الصعيد العالمي من خلال تشغيل منصات الحفر هذه التي تتطلب درجة عالية من المعرفة التقنية.

علاوة على ذلك، فإن شركة الخليج العالمية للحفر تهيئ نفسها حالياً لاغتنام فرص دولية، الأمر الذي لن يعزز فقط من تشغيل الأصول والتدفقات النقدية فحسب، بل سيوفر أيضاً سبلاً للتنويع على المستوى الدولي. وتتقدم شركة الخليج العالمية للحفر حالياً بعطاءات في عدة فرص دولية في قطاع الحفر مع شركات نفط وطنية ودولية بهدف تنويع قاعدة عملائها الجغرافية.

قطاع خدمات الطيران

الاستراتيجية

تتمثل استراتيجية العمل الخاصة بقطاع خدمات الطيران في التوسع على الصعيد المحلي وتوسيع نطاق تواجدها دولياً مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تهدف الاستراتيجية إلى تنمية الأسطول لتلبية متطلبات النمو المتوقعة؛ وترقية الأسطول للحفاظ على قاعدة العملاء الحالية في ظل توافر طائرات أكثر تقدماً؛ وتنمية أنشطة الصيانة والإصلاح.

الإنجازات الرئيسية

قامت شركة هليكوبتر الخليج بتشغيل كامل أسطولها المتعاقد عليه خلال العام، فيما عملت على توسيع نطاق تواجدها في أفريقيا وتنمية أعمالها من حيث الخدمات الهندسية في أسواق جديدة مثل الكويت، حيث حصلت على عقد حكومي طويل الأجل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة هليكوبتر الخليج قد دخلت إلى مراحل متقدمة من التأهل كمورد عالمي معتمد لشركات النفط والغاز الدولية، وحصلت مرافق الصيانة والتدريب التابعة لها على موافقات الطيران المدني من بلدن أجنبية.

مستجدات التوسع في السوق

ظلت زيادة نطاق التواجد الدولي للشركة مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تمثل الأولوية الرئيسية لقطاع خدمات الطيران خلال عام ٢٠١٩. وقد تمثل هدف رئيسي آخر في زيادة أنشطة شركة هليكوبتر الخليج من حيث أعمال الصيانة والإصلاح.

وخلال عام ٢٠١٩، اتخذت شركة هليكوبتر الخليج عدة خطوات لتعزيز هذه الأهداف وتوسيع نطاق أعمالها في باكستان وجنوب أفريقيا وأنغولا والكويت. واستثمرت في المغرب لتصبح شريكاً في مشروع مشترك مع مشغل حالي، الأمر الذي سيتيح فرصاً جديدة للنمو الدولي وتحقيق المزيد من التآزر من خلال تشغيل طائرات إضافية. ومن خلال استراتيجيتها المعنية بالأسوق، فقد حصلت الشركة في عام ٢٠١٩ على عقدين في أفريقيا وعقد في تركيا.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

أجرت شركة هليكوبتر الخليج مجموعة كبيرة من الأنشطة التعليمية والتدريبية المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠١٩ عززت من مستوى الوعي بمسائل الصحة والسلامة، ولجهودها في هذا الجانب، فقد حصلت الشركة على جائزة سلامة المشغل خلال عام ٢٠١٩ من رابطة الهليكوبتر الدولية.

كما أن الثقافة المُعززة بشأن التقارير الخاصة بالسلامة والتأكيد على لوائح وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة قد ساعدا شركة هليكوبتر الخليج على المحافظة على استقرار أداء الصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، فلم يتم تسجيل حوادث رئيسية تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة خلال العام.

تحقيق كفاءة التكاليف

تعمل شركة هليكوبتر الخليج بشكل منهجي لتنفيذ تدابير معنية بتحقيق الوفر في التكاليف وكفاءة العمليات التشغيلية دون أن يأتي ذلك على حساب صحة العاملين وسلامتهم. وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لخفض النفقات التشغيلية والرأسمالية وتوفير موارد مالية للاستثمارات اللازمة لتنمية الأعمال وزيادة القيمة المضافة للمساهمين.

وقد حققت الشركة خلال عام ٢٠١٩ تقدماً ملحوظاً نحو خفض تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية من خلال مركزية المهام الإدارية لعملياتها الدولية بمقرها الرئيسي في الدوحة، قطر. ومن خلال الوفورات والضوابط القوية للتكاليف، استطاعت الشركة أن تحقق خفضاً بنسبة ٤٪ في المصروفات العامة والإدارية.

وبالتطلع إلى المستقبل، فقد شرعت شركة هليكوبتر الخليج في مراجعة أسطولها بالكامل، الأمر الذي قد يتيح لها فرصاً لخفض تكاليف التشغيل.

تشغيل الأصول

واصلت شركة هليكوبتر الخليج جهودها المعنية بالوصول إلى مستوى أمثل من معدلات التشغيل لعام ٢٠١٩، حيث حققت ما يزيد على ١٠٠٪ من ساعات الطيران المُدرجة في موازنتها التقديرية.

واستشرافاً للمستقبل، فنحن بصدد ترقية أسطولنا لضمان المحافظة على عملائنا الحاليين وأسطولنا الرئيسي الذي يضم طائرات مزودة بأحدث التقنيات.

الأداء المالي

حققت إيرادات قطاع خدمات الطيران نمواً بنسبة ٨٪ خلال عام ٢٠١٩، لتصل إلى ٥٨٦ مليون ريال قطري بنهاية العام، الأمر الذي أثمر عن زيادة صافي الأرباح بنسبة ٢٪ ليصل إلى ١٤٣ مليون ريال قطري.

ويُعزى هذا النمو الذي حققه القطاع بصورة أساسية إلى أعماله الدولية، حيث تم تأمين عقوداً قصيرة الأجل في أنجولا وإسبانيا وعُمان والكويت وقبرص ودولة جنوب أفريقيا، هذا بالإضافة إلى شركته التابعة التركية، "ريد ستار للطيران"، والتي أسهمت في نمو الإيرادات مقارنة بعام ٢٠١٨. كما واصلت أنشطة الطيران المحلية، التي تركز بصورة أساسية على خدمات قطاع النفط والغاز وخدمات كبار الشخصيات، مسارها الإيجابي.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، فإن قطاع الطيران يستعد لإطلاق المزيد من الأعمال في قطر، حيث أن الطلب المتزايد من مشروع توسعة حقل الشمال القطري سيزيد من أنشطة الاستكشاف ونمو الأسطول. كما أن التركيز المستمر على الأسواق الدولية الرئيسية التي تتطلب الكثير من خدمات الطيران لقطاع النفط والغاز سيعزز من النمو ويرفع من مستوى القيمة المضافة للمساهمين.

وتركز حالياً شركة هليكوبتر الخليج على الاستفادة من الفرص لتحقيق إمكانات نمو عملياتها الأساسية في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن استحواذ الشركة مؤخراً على حصة تبلغ ٤٩٪ من شركة "ايرأوشن ماروك" سيحفز النمو بصورة أكبر، فيما يستكشف حالياً المشروع المشترك فرصاً في المغرب وغرب أفريقيا وجنوب أوروبا.

وتراقب الشركة عن كثب استراتيجيتها التي تركز على الأسطول لضمان أن يظل حديثاً وفقاً للمتطلبات الجديدة لعملائها في قطاع النفط والغاز بقطر، كذلك إعادة تنظيم أسطولها الحالي لتشغيله في أسواق دولية.

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تدور استراتيجية العمل الخاصة بقطاع التأمين حول عدة أهداف رئيسية، حيث يسعى القطاع إلى زيادة إجمالي أقساط التأمين مع التركيز المستمر على التأمين الطبي والعام والتنويع من خلال اكتساب عملاء جدد في قطاعات أخرى غير قطاع النفط والغاز.

وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية النمو على المستوى الدولي واغتنام الفرص في قطر من خلال الاستفادة من المشروعات الوطنية، مثل مشروع توسعة حقل الشمال وإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وقد اعتمدت الشركة أيضاً نموذجاً لإعادة التأمين لضمان إدارة المخاطر بكفاءة والحد من مخاطر المطالبات، فيما تستثمر الشركة أيضاً في أوراق مالية مُربحة لضمان إدارة السيولة بكفاءة وإضافة قيمة للمساهمين.

الإنجازات الرئيسية

حقق القطاع العديد من الإنجازات المُلفتة خلال العام، ومنها ارتفاع مستوى أنشطته في شريحة التأمينات الطبية بشكل كبير بنسبة ٣٧٠٪ من حيث إجمالي الأقساط. وقد تمكنت شركة الكوت من إدارة نموها الكبير عبر نقل حصة متساوية من المخاطر المرتبطة بالسياسات الطبية الصادرة إلى شريكها الاستراتيجي "أكسا".

وحافظت الكوت خلال العام على معدل القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بنسبة ٢٠٠٪، الأمر الذي أسهم في المحافظة على تصنيفها الائتماني من الفئة (A–) والذي منحت إياها وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أخر مستجدات التوسع في السوق

تماشياً مع الهدف الأساسي لتنمية الأعمال، فقد اكتسبت شريحة التأمين الطبي عملاء رفيعي المستوى، مثل قطر للبترول وقطر الغاز والجزيرة والخطوط الجوية القطرية. وبإضافة هؤلاء العملاء، فقد أصبحت شركة الكوت أحد أكبر مقدمي التأمين الطبي في قطر من حيث إجمالي الأقساط المكتتبة. وقد تمكنت شريحة التأمين العام من زيادة انتشارها الدولي من خلال الاستحواذ على العديد من العملاء الرئيسيين خلال عام ٢٠١٩، فيما تمت المحافظة على العملاء المحليين الرئيسيين، حيث سجلت الشريحة نمواً بنسبة ١١٪ في إجمالي الأقساط لعام ٢٠١٩.

الأداء المالي

ارتفعت الإيرادات بنسبة ٩٢٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ٨٣٠ مليون ريال قطري. وارتفع الدخل من الاستثمار إلى ٥٩ مليون ريال قطري، مسجلاً بذلك زيادة كبيرة بنسبة ٣٢٪ خلال العام. وانخفض صافي أرباح القطاع بنسبة ٧٠٪ ليصل إلى ١٦ مليون ريال قطري، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع عدد المطالبات.

وفي محاولة للحد من المخاطر المرتبطة بمطالبات التأمين الطبي، فقد طبقت المجموعة نموذجاً لإعادة التأمين، حيث تتم تسوية المطالبات بشكل أكثر كفاءة.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، يواصل قطاع التأمين إعادة تسعير العقود الحالية وتعزيز إدارة المطالبات، وذلك لضمان بقاء معدل الخسارة دون المستوى المستهدف. ومن خلال تجديد السياسات بشروط أفضل وإعادة تنظيم مستوى التعرض، تعمل الشركة على الحفاظ على حصتها من السوق وإمكانات النمو في جميع أنشطة أعمالها.

إضافة إلى ذلك، فإن شركة الكوت تواصل جهودها للاستفادة من الفرص المتاحة في سوق إعادة التأمين الصعبة مع توقعات بزيادة معدلات الأقساط لأنشطة الأعمال المحلية وكذلك الدولية، هذا فضلاً عن تعزيز حدود الاتفاقيات وقدرات الاتفاقيات والاتفاقيات التناسبية البديلة.

قطاع خدمات التموين

الاستراتيجية

تتمثل استراتيجية العمل الخاصة بقطاع خدمات التموين في تعزيز عملية المحافظة على العملاء وزيادة معدلات نجاح عمليات تقديم العطاءات ورفع مستوى القوى العاملة وخدمات إدارة المرافق لتعزيز القيمة المضافة للمساهمين. وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية الترشيد المستمر للتكاليف وتنويع العملاء من قطاعات أخرى غير قطاع النفط والغاز.

الإنجازات الرئيسية

خلال عام ٢٠١٩، حققت أمواج أهدافها بشأن المحافظة على المشروعات الحالية ومعدل نجاح عمليات تقديم العطاءات في مناقصات ومستوى رضا العملاء. وحصلت الشركة على جوائز أفضل مقاول من العديد من العملاء ذوي السمعة الطيبة.

أخر مستجدات التوسع في السوق

وقع القطاع بنجاح عقوداً جديدة مع قطر غاز ووقود وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة واللجنة العليا القطرية للمشاريع والإرث لتقديم خدمات التموين، وبمدد تزيد على عام لمعظم العقود، الأمر الذي يتماشى مع جهود أمواج المستمرة لتنمية قاعدة عملائها وزيادة حصتها من السوق.

تحقيق كفاءة التكاليف

حققت أمواج خلال عام ٢٠١٩ تقدماً من خلال تعزيز هيكلها التنظيمي والاستفادة من الكفاءات عبر مجموعة متنوعة من التدابير المعنية بالترشيد. واتخذت الشركة خطوات هامة أخرى للتحكم في التكاليف العامة وتركيز جهودها نحو المزيد من الأرباح خلال سعيها المستمر لتحقيق النمو والتوسع. وقد تحققت وفورات في عمليات الشراء وانخفاض في التكاليف المباشرة الأخرى من خلال تدابير جديدة وترتيبات إيجارية. وقامت الشركة أيضاً بخفض تكاليف الإيجار، وقلصت من إجمالي مصروفاتها العامة والإدارية خلال عام ٢٠١٩.

الأداء المالي

حققت إيرادات قطاع خدمات التموين التابع للمجموعة ارتفاعاً بنسبة ٧٪ لتصل إلى ٤٣١ مليون ريال قطري خلال العام، وذلك في ظل نجاح عمليات التقدم بعطاءات للحصول على عقود جديدة. وبرغم ذلك، فقد انخفضت الأرباح بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ١٢ مليون ريال قطري، وهو ما يُعزى إلى غياب بنود استثنائية إيجابية مقارنة بالعام الماضي (تم عكس مخصصات في عام ٢٠١٨)، ويواصل القطاع البحث عن فرص جديدة للعمل في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، فمن المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي حتى عام ٢٠٢٤، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال وبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد عدد الزوار. وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التموين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد لاغتنام هذه الفرص.

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨ بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٨ ووفقاً لنظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، وعنوانها المسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كافة وظائف المكتب الرئيسي للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

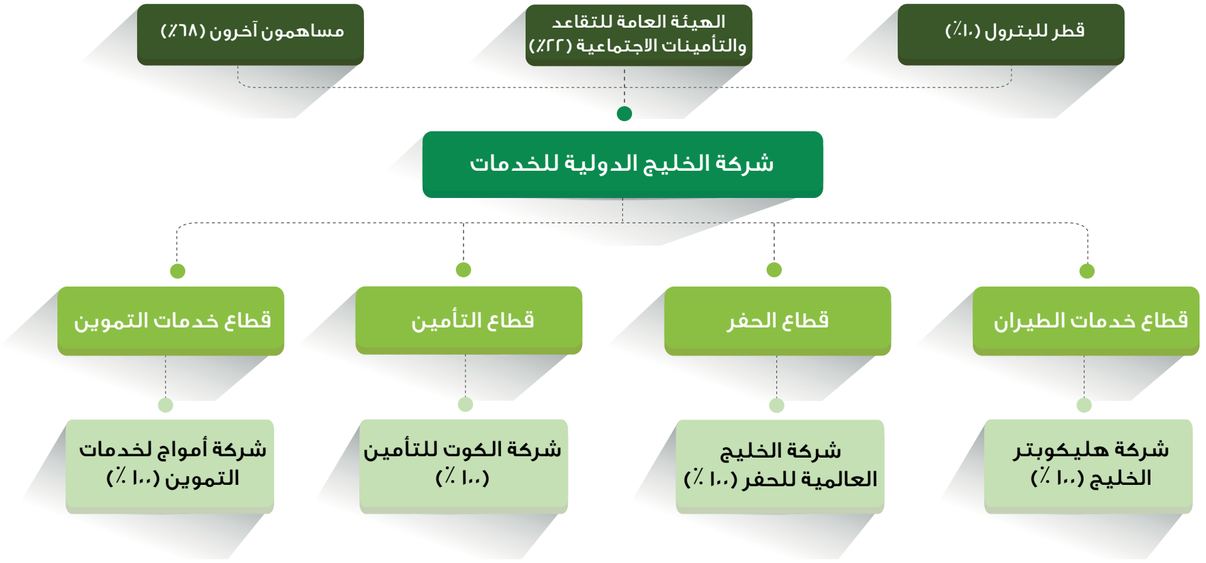

أداء شركة الخليج الدولية للخدمات لعام ٢٠١٩

الإيرادات (مليون ريال قطري)

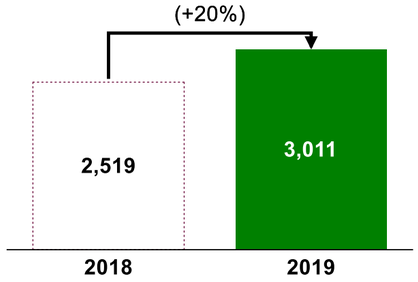

الأرباح قبل احتساب الضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون ريال قطري)

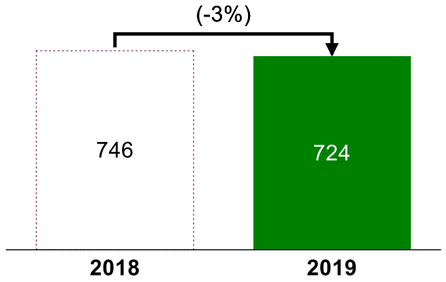

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

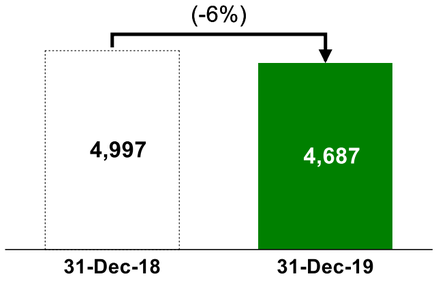

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

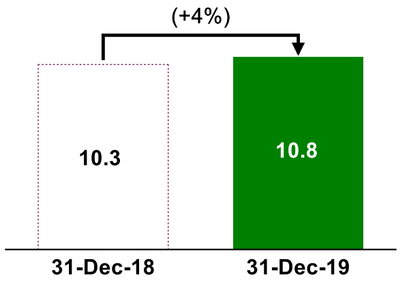

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

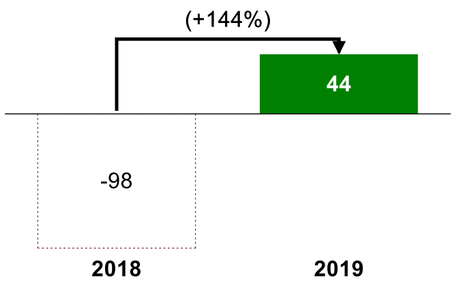

العائد على السهم (ريال قطري)

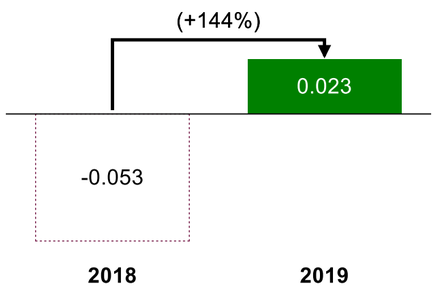

نبذة حول قطاعات المجموعة

نبذة حول قطاعات المجموعة

تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران وخدمات التموين.

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للبترول (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٦ جهاز حفر (٨ أجهزة بحرية و٨ أجهزة برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام ٢٠١٩

الإيرادات (مليار ريال قطري)

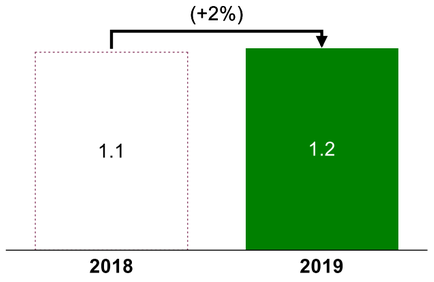

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

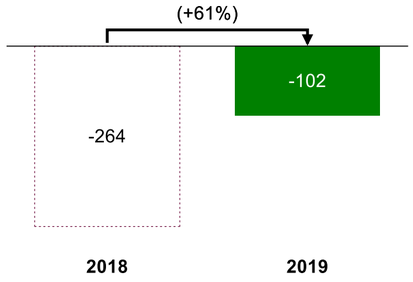

قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى الخليج الدولية للخدمات عام ٢٠٠٨. تقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر، بما فيها خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، ومتطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

تمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			٢٠١٩	٢٠١٨
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	مشروع مشترك	الهند	٦٢٪	٣٦٪
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	٤٩٪	–
جلف ميدترينيان لخدمات الطيران	مشروع مشترك	مالطة	٤٩٪	٤٩٪
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	٩٢٪	٩٢٪
ريدستار هافيسيليك هزمتليرى	شركة تابعة	تركيا	٤٩٪	٤٩٪
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	١٠٠٪	١٠٠٪

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام ٢٠١٩

الإيرادات (مليون ريال قطري)

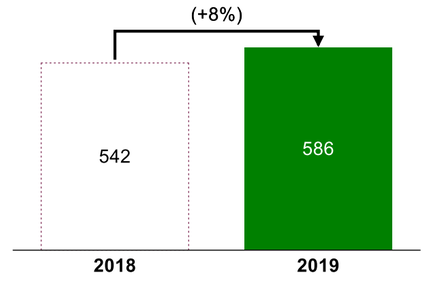

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

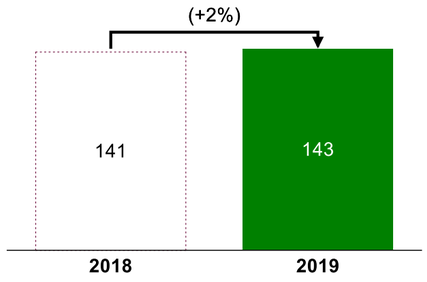

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام ٢٠١٩

الإيرادات (مليون ريال قطري)

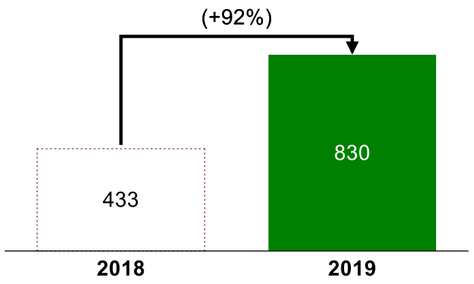

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

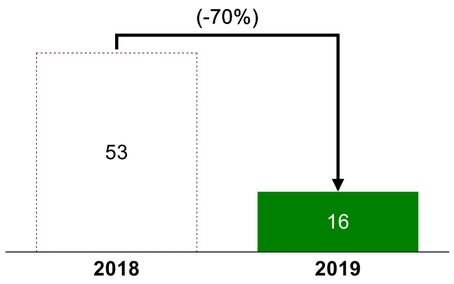

قطاع خدمات التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول، وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل الخليج الدولية للخدمات في ١ يونيو، ٢٠١٢. إضافة إلى هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات تموين عالية الجودة، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومع خدماتها

لإدارة المرافق، والتي تشمل خدمات التنظيف التجارية التي تغطي كل من المناطق الداخلية والخارجية، تقدم الشركة خدمات شاملة وفعالة تشمل خدمات التنظيف والحراسة وخدمات غسل وكي الملابس للعملاء. وتقدم أمواج خدمات طعام رفيعة المستوى للضيافة في الشركات ولكبار الشخصيات سواء لتجمعات حصرية صغيرة أو احتفالات كبيرة، وتقدم أيضاً خدمات التموين لحفلات الزفاف.

الأداء المالي لقطاع خدمات التموين لعام ٢٠١٩

الإيرادات (مليون ريال قطري)

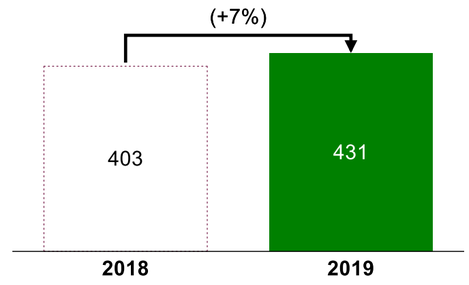

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

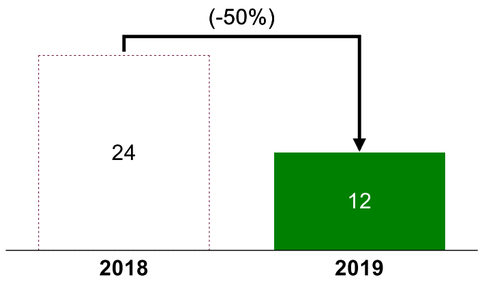

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، والتغيرات في حقوق الملكية الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "الإيجارات" الذي يسري مفعوله اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ ركزنا على هذا المجال لأن: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "الإيجارات" الذي نفذته المجموعة في ١ يناير ٢٠١٩: • يتطلب معالجات محاسبية معقدة، متضمنة استخدام تقديرات هامة مثل شروط وأحكام تحديد خيارات الانتقال والأساليب العملية؛ و • أن الانتقال إليه يؤدي إلى نشوء حق استخدام موجودات بمبلغ ٦٨,٦٥٩ مليون ريال قطري (إيضاح ٨) وزيادة في التزامات الإيجار بمبلغ ٧٢,٩٣٤ مليون ريال قطري (إيضاح ٨) وهي جوهرية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة. بناء عليه فقد اعتبرنا هذا الأمر على أنه أمر تدقيق هام.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى: • تقييم مدى ملاءمة اختيار السياسات المحاسبية استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، وفهمنا للأعمال والممارسات السائدة في هذا المجال. • دراسة مدى ملاءمة منهج الانتقال والأساليب العملية المطبقة. • تقييم اكتمال وصحة وملاءمة البيانات المستخدمة في إعداد تعديلات الانتقال. • تقييم اكتمال نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الإيجارات بفحص العقود ذات الصلة والتي قد تحتوي على إيجار واختبار مدفوعات الإيجار. • تقييم مدى معقولية الأحكام الرئيسية المتخذة من جانب الإدارة والتقديرات التي أجريت عند إعداد تعديلات الانتقال وخصوصا حول تقدير شروط الإيجار، و • تقييم اكتمال وصحة وملاءمة إفصاحات الانتقال بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات – راجع إيضاح ٦ على البيانات المالية الموحدة ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن: • القيمة الدفترية لحفارات المجموعة والموجودات ذات الصلة الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة والمدرجة في "الممتلكات والمعدات" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت بمبلغ ٦,٠٧١ مليون ريال قطري، وهو ما يمثل ٥٦٪ من إجمالي موجودات المجموعة، ومن ثم فهي تمثل جزء جوهري من بيان المركز المالي الموحد. • نتيجة لتباطؤ صناعة النفط والغاز بصفة أساسية بسبب عدم استقرار أسعار النفط وارتباط بعض العقود مع أسعار النفط الخام فهناك احتمال متزايد بانخفاض قيمة هذه الموجودات. • هناك تعقيد متزايد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في قطاع الحفر بسبب طبيعة عملياته والظروف السائدة للسوق، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى: • فهم الإجراء الذي تتبعه المجموعة لتحديد مؤشرات انخفاض قيمة الحفارات والطائرات والموجودات ذات الصلة، • تقييم كفاءة وقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بالتقييم الفني للمبالغ القابلة للاسترداد، • إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: – تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و – تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك استخدام الحفارات والموجودات ذات الصلة ومعدلات النمو وهوامش التشغيل ومعدلات الخصم، وغيرها. • تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
تقييم التزامات عقد إعادة التأمين – راجع إيضاحي ١٣ و٢٢ على البيانات المالية الموحدة ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن: • المطلوبات من عقود إعادة تأمين المجموعة تمثل ١٨٪ من إجمالي المطلوبات ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها ومساهمات غير مكتسبة. • يتضمن تقييم مطلوبات التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وأساليب اكتوارية، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى: • اختبار صياغة الضوابط الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على عمل عملية تكوين الاحتياطيات والمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، • اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التأمين ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملاءمة، • تقييم كفاءة وقدرات خبير الإدارة المعين من قبل المجموعة، • إشراك الخبير الاكتواري الخاص بنا لتقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يتبعها خبير الإدارة والتقديرات الاكتوارية التي يجريها الخبير الاكتواري، وعلى وجه الخصوص: – تقييم والنظر في افتراضات الاحتياطيات الرئيسية والتي تشتمل على معدلات الخسائر وتكرار وشدة المطالبات ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها المجموعة، و – تقييم ما إذا كانت الاحتياطيات منتظمة من الناحية المنهجية مع وجود أسباب كافية للتغيرات في الافتراضات. • تقييم الدقة التاريخية لتطور المطالبات القائمة والتي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها عن طريق إجراء مراجعة للأداء التاريخي بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي أجرتها الإدارة، و • تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، متضمنة إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
انخفاض قيمة الشهرة – راجع إيضاح ٧ على البيانات المالية الموحدة اعترفت المجموعة بشهرة بمبلغ ٣٠٣,٥٦ مليون ريال قطري. تنشأ الشهرة نتيجة لاستحواذ المجموعة على شركة تابعة للمجموعة، والتي تمثل وحدة منفصلة منتجة للنقد للمجموعة. يعتبر اختبار انخفاض القيمة السنوي للشهرة أمر تدقيق أساسي نظرا لتعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة لتحديد الافتراضات التي ستستخدم في تقدير القيمة القابلة للاسترداد. تم حساب القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، التي تستند إلى القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أعلى، من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يستخدم هذا النموذج العديد من الافتراضات الأساسية، بما في ذلك تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدلات النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم).	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى: • تقييم كفاءة وقدرات موظفي المجموعة، الذين قاموا بإجراء تقييم انخفاض قيمة الشهرة، • إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي احتسبتها المجموعة، و؛ – تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و – تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدل النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم)، وغيرها. • تقييم ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩ ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة للشركة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح خلافاً لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

عند قراءة الأقسام المتبقية من التقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، يتوجب علينا إبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكمًا مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

- نُحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- نبدي نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات علاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة أمور من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونعلمهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنًا.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. إضافة إلى ذلك تم إجراء الجرد الفعلي لمخزون المجموعة وفقا للأصول المرعية. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

١٩ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، فقد كَلّفنا مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق) ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم التزام مجلس إدارة الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في xx فبراير ٢٠٢٠، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركة السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية والحفاظ عليها لإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهري بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضاً عن الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى في الجزأين (أ) و(ب) من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للالتزام الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم للالتزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض تصميم إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام؛
- مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقم، في إطار هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركة السنوي للشركة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركة السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركة السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في بيئته.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم الالتزام بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام.

الاستنتاج

يستند الاستنتاج الذي توصلنا إليه إلى أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للاستنتاج الذي توصلنا إليه.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق، أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٩ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة وتقييم فعالية تصميمها وتنفيذها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية البيان العادل والخالي من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيها.
سيتم ادراج البيان، الذي وقعه رئيس مجلس إدارة الشركة، والذي تم مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٢٠، في التقرير السنوي للشركة ويتضمن التالي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات التالية:
  - الالتزام؛
  - دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية؛
  - التقارير الإدارية؛ و
  - الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (حيثما ينطبق).
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الإخفاق المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه قصور الضوابط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل - للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المؤسسات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").
وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيان بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف الراهنة، والاحتفاظ بسجلات مناسبة عن مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.
مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة الى التحقق من تحديث الأنظمة بصورة مناسبة للتأكد من أن أي تغييرات تطرأ في التقارير تشمل جميع العمليات الهامة.
مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطته.

مسؤوليات كي بي إم جي

تشتمل مسؤوليات كيّ بي إمّ جي مراجعة البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة التأكيد المستقل المعقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها.وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل

سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، ووفقا لأهداف الرقابة التي وضعت لتحقيقها.

ونطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا للسياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد إلتزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى في الجزئين (أ) و (ب) من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت بقصد أو بغير قصد.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها الشركة ومدى ملائمة أهداف ضوابط الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت ونفذت وشُغّلت بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ استنادًا إلى إطار لجنة المؤسسات الراعية. وتجدر الإشارة إلى أن التأكيد المعقول المقدم يعتبر اقل من التأكيد المطلق.

كما تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان على سبيل المثال لا الحصر، على الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم الإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر ومنهجية عملية تحديد نطاق العمل؛
- فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجية الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للشركة الأم فقط؛
- تقييم كفاءة الأمور التالية:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة الضوابط الداخلية واختبار تنفيذها؛
- فحص الاختبار التجريبي والتصميم والتنفيذ الذي قامت بإجرائه الإدارة وإجراء الاختبار التجريبي بصورة مستقلة، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف في ضوابط الرقابة الداخلية التي تكتشفها الإدارة؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفعالية التشغيلية لتقييم معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا كانت مسؤوليات الاختبار قد تم تعيينها بشكل مناسب؛
- فحص وثائق الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية وفقًا لخطة اختبار الإدارة؛
- إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للتأكد بشأن فعالية التشغيل في اختبار الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نقم كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تتمثل في تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة بها أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد أجرينا مثل هذه الاستفسارات من مدققي الحسابات حول المكونات المهمة داخل الشركة المعنية وقمنا بمراجعة أعمالهم بالقدر اللازم لتشكيل استنتاجنا. نبقى مسؤولين وحدنا عن استنتاجنا.

معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للشركة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي والمتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج البيان وتقرير التأكيد المعقول لدينا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا استنتجنا لوجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم تحقيق أهداف الرقابة.
وقد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتنفيذه وتشغيله مناسبًا لفترات مستقبلية إذا طرأ تغييرًا في الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.
تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا تتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

أن المعايير المتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت الشركة أهداف الرقابة داخليًا، استنادًا إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق وتبقى مسؤوليتنا محدودة في نطاق العمل المناط به. إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. وإننا لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كليًا أو جزئيًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٩ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

بيان المركز المالي الموحد

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	٦,٤٢١,١٢٤	٦,٧٢٠,٣١١
شهرة	٣٠٣,٥٥٩	٣٠٣,٥٥٩
موجودات حق استخدام	٦٨,٦٥٩	-
موجودات عقود	٧,٣٨١	٩,٢٩٠
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	٥,٢٣٥	٨٨٠
استثمارات مالية	٢٨٨,٣١٦	٢٢٦,٣٩٠
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٧,٠٩٤,٢٧٤	٧,٢٦٠,٤٣٠
موجودات متداولة		
مخزون	٢١٥,٤٩١	٢١٦,٢٨٩
موجودات عقود	٩,٥٢٩	١٨,٦٣٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٥٠١,٢٣٧	٤٧٧,٢٦٩
استثمارات مالية	٣٤٢,٢٢٠	٢٨٩,٤١٤
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٧٦٦,٣٢٢	٥٩٩,٨٤٢
عقود إعادة تأمين مستحق القبض	٩٢٩,٩٦٤	٥٩٢,٥٦٦
استثمارات قصيرة الأجل	٢٢٩,٣٨٢	٢٤٤,٥٢١
نقد وأرصدة لدى بنوك	٦٧٨,٤٤٧	٦٤٣,٩٤١
إجمالي الموجودات المتداولة	٣,٦٧٢,٥٩٢	٣,٠٨٢,٤٧٤
إجمالي الموجودات	١٠,٧٦٦,٨٦٦	١٠,٣٤٢,٩٠٤

بيان المركز المالي الموحد (تابع)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	٢٠١٩	٢٠١٨
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	١,٨٥٨,٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩
احتياطي قانوني	٣٦٦,٢٩٥	٣٦٤,٦٩٨
احتياطي عام	٧٤,٥١٦	٧٤,٥١٦
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(١١,٥٧٨)	(١١,٥٠١)
احتياطي القيمة العادلة	(١,٠٩٥)	(٧,٥٣٦)
أرباح مدورة	١,٢٩٤,٣٧٦	١,٢٥٣,٤٧٥
إجمالي حقوق الملكية	٣,٥٨٠,٩٢٣	٣,٥٣٢,٠٦١
المطلوبات		
مطلوبات غير متداولة		
التزام إيجار	٤٥,٤٥٦	-
قروض وسلفيات	٣,٨٦٢,٠١٦	٤,٠٦١,٨٦٨
التزامات تعاقدية	٥,٧٤١	١٥,٦٦٤
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٤١,٥٩٨	٤١,٥٩٨
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٩١,٢٨١	٨٠,٢١٧
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٤,٠٤٦,٠٩٢	٤,١٩٩,٣٤٧
مطلوبات متداولة		
سحب على المكشوف من بنك	٨	١,٤٠٨
التزام إيجار	٢٧,٤٧٨	-
أرباح معلنة مستحقة الدفع	٧٨,٤٨٨	٨٦,٤٦٤
قروض وسلفيات	٨٢٥,٢١٢	٩٣٤,٦٩٧
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى دائنة	٨٤١,٨٥٧	٥٧٩,٣٥٨
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٣٣,٢٩٩	٢٨,٢٨٣
التزامات عقود إعادة تأمين	١,٣١٧,٢٤٢	٩٤٤,٢٦٢
التزامات تعاقدية	١٦,٢٦٧	٣٧,٠٢٤
إجمالي المطلوبات المتداولة	٣,١٣٩,٨٥١	٢,٦١١,٤٩٦
إجمالي المطلوبات	٧,١٨٥,٩٤٣	٦,٨١٠,٨٤٣
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	١٠,٧٦٦,٨٦٦	١٠,٣٤٢,٩٠٤

اعتمد مجلس إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عنه كلا من:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سليمان حيدر الحيدر
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	٢٠١٩	٢٠١٨
الإيرادات	٣,٠١٠,٨١٢	٢,٥١٩,١٨٠
تكاليف مباشرة	(٢,٦٠٤,٧٠٨)	(٢,١١٥,٢١٦)
الربح الإجمالي	٤٠٦,١٠٤	٤٠٣,٩٦٤
إيرادات أخرى	٥٨,٧٥٦	٥٠,٨٧٤
مصروفات عمومية وإدارية	(١٩٧,٥٢٥)	(٢١٣,٥٨٤)
مصروفات أخرى	(٢٠,٣٥٦)	(١٤٣,١٤٠)
الربح التشغيلي	٢٤٦,٩٧٩	٩٨,١١٤
إيرادات فوائد	٣٢,٨٢٦	٢٩,١٥٢
تكلفة التمويل	(٢٣٦,٩٢٢)	(٢٢٥,٣٤٧)
صافي تكاليف التمويل	(٢٠٤,٠٩٦)	(١٩٦,١٩٥)
حصة المجموعة من ربح / (خسارة) شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، بالصافي من الضريبة	٧٠٥	(١٨٨)
ربح / (خسارة) السنة	٤٣,٥٨٨	(٩٨,٢٦٩)
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة		
استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - التغير في القيمة العادلة	٦,٤٤١	(٥,٩٨٥)
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
عمليات أجنبية - فرق تحويل عملات أجنبية	(٧٧)	(١١,٥٣٧)
الدخل الشامل الآخر للسنة	٦,٣٦٤	(١٧,٥٢٢)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	٤٩,٩٥٢	(١١٥,٧٩١)
العائد على السهم		
(العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري	٠,٠٢٣	(٠,٠٥٣)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي تحويل عملات أجنبية	القيمة العادلة احتياطي	أرباح مدورة	الإجمالي
٢٠١٨							
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٩,٤١٠	٧٤,٥١٦	٣٦	(٣,٦٩٢)	١,٣٨٩,٨٨٤	٣,٦٧٨,٥٦٣
التعديل عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	-	-	-	-	٢,١٤١	(٦,٩٤٥)	(٤,٨٠٤)
التعديل عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥	-	-	-	-	-	(٢٥,٩٠٧)	(٢٥,٩٠٧)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٩,٤١٠	٧٤,٥١٦	٣٦	(١,٥٥١)	١,٣٥٧,٠٣٢	٣,٦٤٧,٨٥٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
خسارة السنة	-	-	-	-	-	(٩٨,٢٦٩)	(٩٨,٢٦٩)
الخسائر الشاملة الأخرى	-	-	-	(١١,٥٣٧)	(٥,٩٨٥)	-	(١٧,٥٢٢)
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	(١١,٥٣٧)	(٥,٩٨٥)	(٩٨,٢٦٩)	(١١٥,٧٩١)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٥,٢٨٨	-	-	-	(٥,٢٨٨)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٤,٦٩٨	٧٤,٥١٦	(١١,٥٠١)	(٧,٥٣٦)	١,٢٥٣,٤٧٥	٣,٥٣٢,٠٦١
٢٠١٩							
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٤,٦٩٨	٧٤,٥١٦	(١١,٥٠١)	(٧,٥٣٦)	١,٢٥٣,٤٧٥	٣,٥٣٢,٠٦١
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
ربح السنة	-	-	-	-	-	٤٣,٥٨٨	٤٣,٥٨٨
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى	-	-	-	(٧٧)	٦,٤٤١	-	٦,٣٦٤
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	(٧٧)	٦,٤٤١	٤٣,٥٨٨	٤٩,٩٥٢
مخصص دعم صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	-	(١,٠٩٠)	(١,٠٩٠)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	١,٥٩٧	-	-	-	(١,٥٩٧)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٦,٢٩٥	٧٤,٥١٦	(١١,٥٧٨)	(١,٠٩٥)	١,٢٩٤,٣٧٦	٣,٥٨٠,٩٢٣

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	٢٠١٩	٢٠١٨
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح / (خسارة) السنة	٤٣,٥٨٨	(٩٨,٢٦٩)
:تعديلات		
استهلاك ممتلكات ومعدات	٤٣٤,٣٥٠	٤٨٩,٠٦٢
إطفاء أصول حق استخدام	٢٦,٤٢٣	-
إطفاء موجودات غير ملموسة	-	١,١١٢
انخفاض قيمة ممتلكات ومعدات	-	١١٣,٢١٤
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٢,٤٠٣	١٩,٤٢٧
خسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات	٥,٨٧٠	-
شطب ممتلكات ومعدات	٨,٥٤٥	٣٦,٧٦٨
صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٢٩,٩٩٥)	(١٢,٣٨٧)
صافي الربح من استبعاد استثمارات مالية	(٧,٨٩٢)	(٩,٠٠٦)
إطفاء تكلفة تمويل ذات صلة بالقروض	٦,٥٣٠	٧,٢٠٥
عكس مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة، بالصافي من المخصص	-	(٢٧,٢٥٣)
مخصص مخزون بطيء الحركة، بالصافي من عكس المخصص	٣,٢٤٥	٧٨٠
خسارة انخفاض قيمة / (عكس انخفاض خسائر قيمة) موجودات مالية	١,١٧٩	(١٦,٣٠٥)
أرباح موزعة من صناديق استثمار مدارة	(٣,٨٩١)	(٤,١١٦)
حصة من (ربح) / خسارة مشروع مشترك	(٧٠٥)	١٨٨
انخفاض قيمة استثمار في مشروع مشترك	-	٢٢١
إيرادات فوائد	(٣٢,٨٢٦)	(٢٩,١٥٢)
تكاليف تمويل	٢٣٦,٩٢٢	٢٢٥,٣٤٧
إيرادات أرباح موزعة	(٤,٣٣٢)	(٤,٣٧٠)
	٧٠٩,٤١٤	٦٩٢,٤٦٦
تغيرات في:		
المخزون	٢١,٠١٨	(١٤,٩٥٣)
موجودات عقود	١١,٠١٢	(١٣٠)
التزامات تعاقدية	(٣٠,٦٨٠)	(١,٠١١)
ذمم تجارية مدينة وذمم تأمين مدينة ومدفوعات مقدمة ومستحقات من أطراف ذات علاقة	(٥٢٨,٥٦٠)	٤٣,٧٦٧
ذمم تجارية دائنة وذمم تأمين دائنة ومستحقات لأطراف ذات علاقة	٦٤٠,٤٥٢	(٢٧٠,١٩٥)
النقد الناتج من التشغيل	٨٢٢,٦٥٦	٤٤٩,٩٤٤
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة	(١١,٣٣٩)	(١٥,٩٦٧)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٨١١,٣١٧	٤٣٣,٩٧٧

بيان التدفقات النقدية الموحد (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ألف ريال قطري

	٢٠١٩	٢٠١٨
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
اقتناء ممتلكات ومعدات	(١٧٧,٥٩٧)	(٢٣٧,٤٩٢)
اقتناء استثمارات مالية	(٢٣٦,٧٧١)	(١٨٧,٥٨٢)
صافي التغير في استثمارات قصيرة الأجل	١٥,١٣٩	١٦,٩١٤
إيرادات فوائد مستلمة	٣٢,٨٢٦	٢٤,١٣٧
متحصلات من استبعاد واستحقاق موجودات مالية	١٦٦,٢٩٣	٢٧٨,٩٧٩
متحصلات من شطب ممتلكات ومعدات	٢,٩١٨	٤٨٧
صافي الحركة في أرصدة لدى بنوك مقيدة	(١٤٧,٣٧٣)	٢٠,٥١٧
صافي الحركة في النقد لدى بنوك - مقيد لتوزيعات الأرباح	٧,٩٧٦	٨,٨٨٢
توزيع أرباح من صناديق استثمار مدارة	٣,٨٩١	٤,١١٦
مدفوعات التزامات إيجار	(٢٦,٨٢٩)	-
أرباح موزعة	٤,٣٣٢	٤,٣٧٠
استثمار في مشروع مشترك	(٣,٦٥٠)	(١,٢٨٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٣٥٨,٨٤٥)	(٦٧,٩٦١)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من قروض وسلفيات	٦١٨,٨٠٠	٧٩٥,٠٣٨
قروض وسلفيات مسددة	(٩٣٤,٦٦٧)	(٩٥١,١٤٣)
توزيعات أرباح مدفوعة	(٧,٩٧٦)	(٨,٨٨٢)
تكلفة تمويل مدفوعة	(٢٣٢,٢٤٩)	(٢١٧,٤٣٨)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٥٥٦,٠٩٢)	(٣٨٢,٤٢٥)
صافي النقص في النقد وما يعادله	(١٠٣,٦٢٠)	(١٦,٤٠٩)
التغير في احتياطي العملات الأجنبية	٢١٦	(٧٧٣)
النقد وما يعادله في ١ يناير	٥٤٢,٠٠٥	٥٥٩,١٨٧
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٤٣٨,٦٠١	٥٤٢,٠٠٥

ان الايضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن الاطاع عليها من خلال الموقع الاليكتروني للشركة : www.gis.com.qa

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

١. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة «الشركة») تم تأسيسها في ٢٠٠٨/٢/١٢ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة

المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣. مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية تأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي يتشكل من عدد (٧) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (٣) من قبل المساهم الخاص «قطر للبترول»، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة من خلال الإنتخاب بالتصويت السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع. يحق لقطر للبترول باعتبارها المساهم الخاص أن تعين الثلاثة أعضاء بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪.
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للبترول للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب قرار اجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بشأن الأعضاء المنتخبين، وكذلك القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول بتاريخ ٢٠١٨/٣/٠٧ بشأن تعيين ممثليها، تم تشكيل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة) بتعيين ٣ أعضاء من قبل قطر للبترول، وانتخاب أربعة أعضاء لعضوية مجلس الادارة وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٣/٠٦، وفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة:

١. يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن شرط أن يكون المرشح مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله.

٢. يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع السري على الا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

٣. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

لاحقاً، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس. وبناء على التعديل المشار اليه، فسيعتمد تحديد مفهوم العضو المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبناء عليه تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

طبقاً لميثاق المجلس – متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة – يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو انتهاكات النظام الأساسي أو القانون.

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، ايضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، أيضاً لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليه

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (٥) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين) على الأقل، على ان يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة ، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.

يُدعى المجلس – وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة – إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعْتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣–٧ قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣–٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٦ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣–٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣–٩–١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٥) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١٠ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٥) بالاجتماع رقم ٢٠١٨/٢. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وكما سبق الإشارة، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس، أيضاً تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين فإنه يمكن اعتبار كل من رئيس اللجنة وأحد الأعضاء المنتخبين من أعضاء اللجنة كأعضاء مستقلين. من ناحية أخرى، فأن كافة الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والالتزام المهني (الامتثال) وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. إعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. مراجعة البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٨.
٥. المصادقة على المواد الخاصة باجتماعي الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ والمصادقة عليها.
٩. إعتماد نطاق العمل الإضافي للمدقق الخارجي وأتعابه في ضوء المهام المسندة من قبل هيئة قطر للاسواق المالية الى مراقب الحسابات الخارجي.
١٠. مراجعة بعض السياسات والاجراءات المحاسبية لبعض شركات المجموعة.
١١. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والوضع الحالي لخطة التدقيق والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
١٢. مراجعة الدراسة الخاصة بتطبيق الشركة لاحكام COSO/ واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.
١٣. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠١٩ اجتمعت اللجنة (٤) مرات (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٩) من نظام الحوكمة).

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	المهام
الشيخ/ جاسم عبدالله محمد جبر آل ثاني	رئيساً
السيد/ محمد عبدالله على مطر المناعي	عضواً
السيد/ سعد راشد المهندي	عضواً

٣-٩-٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠١٧ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٩) بالاجتماع رقم ٢٠١٩/٢. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. قامت اللجنة المشكلة بمهام عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لشغل أربعة مقاعد لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢١) بناء على شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة والتي من بينها امتلاك العضو المرشح آنذاك لعدد من الأسهم لايقل عن ١٠٠ الف سهم (قبل تقسيم القيمة الأسمية للسهم)

يتم إيداعها كأسهم ضمان عضوية. أيضاً تعمل اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة على تحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة من خلال وضع أسس ومعايير موضوعية تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة (الأعضاء المنتخبين).

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م.
٢. النظر في استقلالية الأعضاء المعينين بالإنتخاب بمجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات وفقاً للتعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد
٣. مراجعة سياسة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس ادارة الشركة.
٤. دراسة إعادة هيكلة الرواتب الخاص ببعض شركات المجموعة والتي تتضمن مراجعة الهيكل الوظيفي للوظائف، هيكل الرواتب، و مدى اتساق الدرجات الوظيفية ودرجات الرواتب مع ممارسات السوق.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً «مكافأة» يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة بآلية احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الواردة بالمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، حيث لا تزيد نسبة المكافآت السنوية للمجلس على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠١٩.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، حيث تم التوصية من قبل المجلس بعدم صرف أية مكافآت لاعضائه وهو ماتم اقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور جلسات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ غانم محمد الكواري	رئيساً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً
السيد/ عبدالله خليفة الربان	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/محمد جابر السليطي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخضخصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-١. تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام ٢٠١٩، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، قررت لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة أن يقوم المدقق الداخلي للشركة بإجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) تمهيداً لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة «ICoFR» كدعم إداري. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد أتم فريق المدقق الداخلي تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨. وقد تضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality level" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨ (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:
١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، أجرى المدقق الداخلي اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط – اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة – حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال – تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر– سواء بشكل مستقل أو ضمنياً – أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصممي وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى السلطة المختصة بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٨/١/١ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة «كمقدم خدمات»، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

ووفقاً لذلك، فقد أتم المدقق الداخلي عملية تقييم المخاطر على مستوى الشركة وشركاتها التابعة خلال عام ٢٠١٨، ووضع خطة للتدقيق تتضمن إجراء ١٣ تدقيقاً و١٤ تدقيقاً للمتابعة على نحو ربع سنوي حتى عام ٢٠٢٠. وأتم إجراء ٨ عمليات تدقيق وعمليتي تدقيق للمتابعة حتى عام ٢٠١٩، وقدم النتائج الفعلية مقابل الخطة، وتابع تنفيذ الملاحظات التي لم يتم البت فيها وقدم خطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على نحو ربع سنوي.

وأسند إليه أيضاً مهام اختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية وتحليل أوجه الاختلاف بالمقارنة مع متطلبات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣)، فضلاً عن اختبار فاعلية التصميم والتشغيل لتلك الضوابط.

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.

تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات، ويتم عرض توصية اللجنة المشكلة وفقا لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة، فيما يتعلق بعام ٢٠١٩، وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠١٨ والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠ على تعيين السادة "KPMG" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠١٩ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣٣٣,٥٠٠ ريال قطر، شاملة مهام التدقيق الخارجي و المهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد التقارير المالية.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. تقرير المدقق الخارجي في هذا الصدد عن عام ٢٠١٩ سيتم موافاة هيئة قطر للأسواق المالية وإدارة الشركة بنسخة منه لإتخاذ أية اجراءات تصحيحية إن وجدت.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٨ والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، قدم مدقق الحسابات الخارجي كي بي ام جي "KPMG" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، الى مجلس ادارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضا قدم لاحقاً تقريره المستقل عن مدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد برأيه واستناداً الى اجراءات التأكيد المعقول لديه، أن مجلس الادارة قد قدم تقييم عادل من جميع النواحي الجوهرية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ لمدى ملائمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على اعداد التقارير المالية الخاصة للعمليات الهامة وذلك بناء على اطار coso، أيضاً قدم تقريره المستقل عن مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة حيث أفاد بأنه لايوجد ما يلفت انتباهه ما يستدعي الاعتقاد أن تقرير حوكمة الشركة الصادر عن مجلس الادارة لا يلتزم بقانون هيئة قطر للآسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام من جميع الجوانب الجوهرية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية خلال عام ٢٠٢٠ ، وتهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم ادارتها بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع افضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات على اختيار أعضاء مجلس الإدارة – الممثلين لها في الشركات التابعة – ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم ، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥. الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام ٢٠١٩ لم تُسجل على الشركة أية مخالفات أو تفرض عليها أية جزاءات من قبل أي جهة رقابية، وباستثناء قضية الاستئناف للمطالبة بتعويض في حدود ٢٠ مليون ريال قطري، والتي أصدرت بشأنها محكمة الاستئناف حكماً في ٢٥/١٢/٢٠١٩ برفض الاستئناف، لا توجد أية تسويات لأي دعاوى قضائية أو مطالبات، سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هّدد بها، خلال هذه الفترة ضد شركة الخليج الدولية للخدمات، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة مُحتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة»، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة ، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة – طبقا لتعريف الهيئة – مع أي «طرف ذي علاقة»، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية «طرف ذو علاقة»، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة ، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦. حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
ب. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،
ه. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- توفير الآلية للمساهمين للتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠١٩، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والخطة المستقبلية للشركة واعتمادهما.
٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماده.

٤. الموافقة على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٥. الموافقة على تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٨.
٦. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٨.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد أتعابهم.

أيضا تم مناقشة بنود جدول اعمال الجمعية العامة غير العادية والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة بشأن تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع لعام ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ بشأن تعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والسوق الثانية في قطر لتصبح ريالاً قطرياً واحداً.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بوقت كاف وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠ وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:\

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.

- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠١٩ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن عام ٢٠١٨.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية «الإيداع»، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٪١٦,٥٠
قطر للبترول	٪١٠,٠٠
صندوق المعاشات العسكرية	٪٥,٠٤
جهاز قطر للاستثمار	٪٣,٧٦
مساهمون آخرون	٪٦٤,٧٠
الإجمالي	٪١٠٠,٠٠

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة «الإيداع» حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣٢٨٠٢ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن. تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملات التوعية الصحية والتعاون في مجال الخدمات الصحية والمشاركة في الأمور المعنية بالسلامة والثقافة والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، إلى آخره.
٢. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية والدورات التدريبية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.
٣. المجتمع: المشتريات المحلية والرعاية والتبرعات.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس إدارة الشركة راض عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملحق
السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز للتشغيل المحدودة (قطر غاز) في عام ٢٠١٠. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر غاز.

وقبل تعيينه في شركة قطر غاز، تولى الشيخ خالد عام ٢٠٠٧ منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، فيما سبق وشغل منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للبترول منذ انضمامه إليها عام ١٩٩١.

المناصب الأخرى*:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- لا يوجد

السيد / سليمان حيدر الحيدر
نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل السيد / سليمان حيدر الحيدر على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة قطر.

يشغل حالياً السيد / سليمان الحيدر العديد من المناصب على النحو التالي: رئيس مجلس إدارة الحيدر القابضة؛ رئيس مجلس إدارة سليمان وإخوانه؛ عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في ملاحة. وقد سبق له وشغل المناصب التالية: عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق في فينشر كابيتال بنك البحرين؛ عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة الملاحة القطرية؛ عضو مجلس إدارة ورئيس الاستثمارات في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية؛ المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الوطني؛ عضو مجلس إدارة غرفة التجارة القطرية؛ عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في بنك الاستثمار الدولي البحريني.

المناصب الأخرى*:
- عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- ٢٦,٣٥٢,١٩٠ سهم

السيد / غانم محمد الكواري

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام١٩٨٦ .

انضم السيد /الكواري للعمل في قطر للبترول والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام ١٩٨٦ فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣.

وقد أعير عام ١٩٩٣ إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب مدير الموارد البشرية في قطر غاز.

المناصب الأخرى*:
- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- ٣٤,١٦٠ سهم

السيد / محمد عبدالله المناعي

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل السيد/ محمد بن عبدالله على مطر المناعي على بكالوريوس هندسة في الكهرباء والإلكترونيات، المملكة المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساندرلاند ببريطانيا عام ٢٠١٤.

بدأ ريادة الأعمال عام ٢٠٠٧ بتأسيس مصنع السحيمة للمنتجات الإسمنتية، لإنتاج الطابوق والبلاط الإسمنتي بكافة أنواعه، والذي أصبح من أبرز الموردين للمنتجات الخرسانية في جميع أرجاء قطر.

وفي عام ٢٠١٠ أسس شركة أفق قطر للاستثمار، شركة تركز في الأساس على الاستثمار في قطاعي الأسهم والعقارات. وقد نجح في إدارة الشركة وقيادتها لإكمال العديد من المشروعات العقارية على المستويين السكني والتجاري. في عام ٢٠١٧ ، أسس شركة وادين للاستثمار والتطوير العقاري.

المناصب الأخرى*:
- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم

الشيخ/ جاسم بن عبدالله آل ثاني

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد – تخصص محاسبة – من جامعة قطر عام ٢٠٠٥.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام ٢٠٠٦، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة ٥ أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل ٢٠١٦ منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*:
– لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
– ٤١٠ سهم

السيد / سعد راشد المهندي

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٩٠.

انضم المهندي إلى المؤسسة العامة القطرية للبترول – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام ١٩٩٠.

تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام ٢٠٠١.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للبترول في عام ٢٠٠٣ وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة.

في يونيو ٢٠٠٦، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للبترول.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر ٢٠١٥.

في أبريل ٢٠١٧، عُيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود).

المناصب الأخرى*:
– الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
– ٩٧,١٠٠ سهم

السيد / عبدالله خليفة الربان

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل السيد عبدالله بن خليفة بن محمد الربان على شهادة اقتصاد، إدارة أعمال و علم اجتماع من جامعة أوريغون عام ٢٠١٥ .

انضم السيد عبدالله بن خليفة بن محمد الربان إلى الهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الاجتماعية عام ٢٠١٧.

كما تولى السيد عبدالله بن خليفة بن محمد الربان منصب باحث استثماري.

المناصب الأخرى*:
- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مدرجة ببورصة قطر، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.